

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG8J/6/2/Add/1
12 June 2009

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات
المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها
في اتفاقية التنوع البيولوجي
الاجتماع السادس
مونتريال، 2-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2009
البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

مشورة حول كيفية مواصلة تطوير وتنفيذ المادة 10(ج) من الاتفاقية على سبيل الأولوية

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا - معلومات أساسية

- 1- تقرّ اتفاقية التنوع البيولوجي بالصلة المتبادلة بين المعارف التقليدية والممارسة العرفية في كل من ديباجة الاتفاقية والمادة 8(ي) منها. وعلاوة على ذلك، تنص المادة 10(ج) من اتفاقية التنوع البيولوجي على أن يقوم كل طرف، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، بما يلي:
"حماية وتشجيع الاستخدام المألوف للموارد البيولوجية طبقا للممارسات الثقافية التقليدية المتوافقة مع متطلبات الصيانة أو الاستخدام القابل للاستمرار".
- 2- وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، في الفقرة 4 من مقرره 13/9، أن يواصل جمع دراسات الحالة، وتحليل الأعمال المتعلقة بالأحكام ذات الصلة، مع التركيز على المادة 10(ج)، ورفع تقارير عنها، وتقديم المشورة إلى الفريق العامل في اجتماعه السادس عن كيفية مواصلة تطوير وتنفيذ هذه الأحكام على سبيل الأولوية.
- 3- ومع مراعاة ذلك، نظمت الأمانة منتديا إلكترونيا، من 11 فبراير/شباط إلى 11 مارس/آذار 2009 (انظر الإخطار SCBD/SEL/OJ/JS/SG/66366، بتاريخ 9 فبراير/شباط 2009)، من خلال "بوابة المعارف التقليدية"، وطلبت إسهامات من ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية، والأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والأشخاص والمنظمات الآخرين المهتمين بالأمر. واشترك 37 خبيرا في المنتدى الإلكتروني الذي استمر 4 أسابيع. واسترشد المنتدى بالسؤال الشامل التالي: كيف يمكن للأطراف في الاتفاقية أن تكفل مواصلة النهوض بالالتزامات الناشئة عن المادة 10(ج)، لحماية الاستخدام المألوف للموارد البيولوجية (وفقا للممارسات الثقافية التقليدية التي تتوافق مع متطلبات الحفاظ أو الاستخدام المستدام)، وتنفيذ هذا الالتزامات على سبيل الأولوية؟ وبالإضافة إلى هذه المبادرة، استمرت الأمانة في جمع دراسات

الحالة من مصادر متعددة وأجرت تحليلاً لها بغية تقديم مشورة إلى الفريق العامل المعني بالمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها للنظر فيها في اجتماعه السادس.

4- وفيما يلي نظرة عامة على دراسات الحالة التي تم تحليلها والمساهمات المستلمة من خلال العملية التشاورية الإلكترونية:

ثانياً - الاستخدام المألوف والمستدام للموارد البيولوجية

5- جمعت المجتمعات الأصلية والمحلية التي تعتمد على صيد الأسماك والبستنة وزراعة الكفاف، و/أو الصيد البري والجمع، جمعت قدراً كبيراً من المعلومات التي تتعلق بالاستخدام المستدام للموارد وإدارتها المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي في أقاليمها التقليدية. ويعني الاعتماد المتبادل بين المجتمعات الأصلية والمحلية والتنوع البيولوجي، يعني أن حماية وتشجيع حيوية التنوع البيولوجي تتطلب حماية وتشجيع حيوية المجتمعات الأصلية والمحلية في هذه الأقاليم.

6- وترتبط ممارسات الاستخدام المألوف بشكل وثيق بالمعارف التقليدية، إذ أن اكتساب هذه الممارسات وحفظها وتطبيقها يتم في أوضاع ميدانية، ويتم نقلها ونشرها شفهاياً. وبالرغم من استمرارية ممارسات الاستخدام المألوف، فهي تتغير أيضاً بمرور الوقت في ضوء التكنولوجيات الجديدة وتستجيب للتغيرات في الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والمجتمعات الأصلية والمحلية، مثل البشر في أي مكان، تتصف بالمرونة ولها القدرة على تكيف ممارسات استخدامها المألوف مع الظروف المتغيرة ضمن الحدود التي تفرضها النظم الإيكولوجية التي تعيش فيها، بالإضافة إلى السياسات الشاملة التي تضعها الحكومات المحلية والوطنية، فضلاً عن الاتفاقات البيئية العالمية.

7- وترتبط ممارسات الاستخدام المألوف في الغالب بالنظم الفريدة التي تساعد على تنظيم الحصول المنصف على الموارد وتساعد على حماية الموارد المحلية من الاستخدام المفرط. وغالباً ما تسترشد الممارسات المتعلقة باستخدام الموارد البيولوجية بالأنظمة العرفية، والمدونات الأخلاقية، والمعايير الأخلاقية، والجزاءات المحددة التي تساعد على التشجيع على الاستدامة. والنظم الفريدة التي ترشد الاستخدام المألوف وفقاً لتعريفها، هي نظم محلية وبالتالي فريدة، ولكن هناك مبادئ عامة يقوم عليها الاستخدام الأخلاقي، وقد تشمل ما يلي: الاعتراف المتبادل (الاعتراف بأن الطبيعة تتكون من كائنات حية وذات حس)، إحداث أقل ضرر (أمر يقضي بإحداث أقل قدر من الضرر أو المعاناة في الصيد أو في استخدام المورد، حسبما ينعكس في المبدأ التحوطي)؛ وتجنب الهدر أو الحصاد المفرط، وحماية الأنواع المقدسة، وحماية حقوق الأجيال القادمة في الاستمتاع بمنافع التنوع البيولوجي.¹

8- وفي حالات كثيرة، يسترشد الاستخدام المألوف بنظام ممارسات الإدارة المألوفة، الذي يتضمن طائفة عريضة من الاستراتيجيات. فعلى سبيل المثال، في قانون، فإن ممارسات الإدارة المألوفة للموارد البحرية استراتيجيات متعددة، تضم: تعريف الحراس الذين لهم حقوق لمراقبة أو تقييد صيد الأسماك أو الحصاد في مناطق معينة؛ وفرض حظر بالنسبة لأنواع محددة، وتنفيذ "الإغلاق الموسمي" حيث يتم حماية موارد الشعاب خلال فترات الإنتاج الزراعي؛ وإنشاء مناطق محمية على طول السواحل والشعاب، يقيد الوصول إليها في جميع الأوقات بسبب الأهمية الرمزية لهذه المناطق؛ وفرض تدابير الحظر

¹ مذكرة إعلامية صادرة عن أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي: إعداد عناصر النظم الفريدة لحماية المعارف التقليدية، والإبتكارات والممارسات من أجل تحديد العناصر ذات الأولوية (UNEP/CBD/WG8J/5/6).

السلوكي (مثلا، إذا حضر زائر وبات ليلة واحدة، يحظر عليه صيد الأسماك في اليوم التالي)؛ والإغلاق المؤقت لمناطق معينة بسبب حدث خاص (مثل وفاة زعيم محترم)، وذلك ضمن أمور أخرى.²

9- كما يتضح من المثال السابق، يتشكل الكثير من ممارسات الاستخدام التقليدية لدى المجتمعات الأصلية والمحلية داخل نظم المعتقدات المحلية والأفكار المحلية السائدة عن الكون، بطريقة تسمح باحترام ومساندة تنوع الحياة على الأرض. فهناك مثلا، السندربانس، وهي غابة منغروف جزرية في بنغلاديش، التي يوجد بها ثروة غنية من أنواع النباتات والحيوانات والطيور والأسماك. ويعتمد ما يقرب من 3.5 مليون نسمة في كسب عيشهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة على غابات السندربانس. ويعتمد المستخدمون التقليديون للغابة عليها في قطع الأخشاب وصيد الأسماك وجمع العسل وورق الغلباتا، والحشائش، ضمن أشياء أخرى كثيرة. ويرى الهنودوس والمسلمون معا أن ممارسات عيشهم تهندي وتعتمد على، إحسان آلهة متعددة، وخصوصا بانوبيبي، إلهة السندربانس. وتحتفل الشعوب الأصلية والمحلية في السندربانس بمناسبات ومهرجانات ثقافية متعددة لتكريم وشكر الآلهة التي تحمي الأشجار والحياة البرية. وبالتالي تلعب الممارسات الثقافية والدينية دورا مهما في الحفاظ على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وفي نقل أهميته إلى الجيل التالي.³

10- ونظرا للصلات بين الاستخدام المألوف والمعارف التقليدية، والأفكار السائدة عن الكون ونظم المعتقدات، فمن المهم استشارة المجتمعات الأصلية والمحلية بالنسبة لجميع جوانب البحوث، والتوثيق ووضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات. فبعض جوانب الاستخدام المألوف - مثل معرفة بعض النباتات الطبية - يمكن اعتبارها معرفة مقدسة لا يحصل عليها إلا أعضاء المجتمع المصرح لهم بذلك. ومن المهم في هذا السياق مراعاة الحق في الموافقة الحرة والمسبقة عن علم والنهوض بالممارسات الأخلاقية في مجال البحوث.

ألف - نهج لتشجيع الحصول على الموارد البيولوجية وإدارتها للاستخدام المألوف والمستدام

11- توحى دراسات الحالة بأن ممارسات الاستخدام المألوف قائمة لدى طائفة متنوعة من المجتمعات الأصلية والمحلية التي تعيش في نظم إيكولوجية متنوعة ولديها قوانين عرفية متنوعة تحكم الحصول على الموارد وإدارتها. وعلاوة على ذلك، تحدث هذه الممارسات في الغالب في ظل طائفة عريضة من النظم القانونية الوطنية. وبناء عليه، قد يكون من المفيد استكشاف الطيف الكامل من النهج المحتملة التي يمكن من خلالها للأطراف أن تشجع المجتمعات الأصلية والمحلية على الحصول على الموارد البيولوجية وإدارتها لأغراض الاستخدام المألوف والمستدام.

1- العلاقة بين الاستخدام المألوف والحصول على الأراضي والموارد

12- في سبيل الحفاظ على الممارسات الثقافية التقليدية والاستخدام المألوف للموارد البيولوجية، يجب أن تتمكن المجتمعات الأصلية والمحلية من الحصول المستمر على تلك الموارد. فالبقاء الثقافي للمجتمعات الأصلية والمحلية يعتمد على حيويتها الثقافية وقدرتها على الاستمرار في ممارسة معارفها الفريدة وإبتكاراتها وممارساتها، ونقلها إلى الأجيال القادمة. ويعتبر الحصول على الأراضي والموارد التي تستند إليها ثقافتهم، يعتبر ضروريا لبقاء هذه المجتمعات. وأهم

² Hickey, F. R. (2006). Traditional Marine Resource Management in Vanuatu: Acknowledging, Supporting and Strengthening Indigenous Management Systems. SPC Traditional Marine Resource Management and Knowledge Information Bulletin, 20: 11-23. http://www.spc.int/coastfish/News/Trad/20/Trad20_11_Hickey.pdf

³ Kabir, D.M.H. and J. Hossain (2008). Resuscitating the Sundarbans: Customary Use of Biodiversity and Traditional Cultural Practices in Bangladesh. Report prepared for Unnayan Onneshan (The Innovators). And other 10(c) case-studies. <http://www.forestpeoples.org/documents/conservation/bases/10c.shtml> and <http://unnayan.org/reports/Resuscitating.the.Sundarbans.pdf>

مسألتين تتعلقان بالإصناف وتواجهان الأطراف في الاتفاقية بالعلاقة إلى المادة 10(ج)، هما توفير الحصول على الأراضي والموارد، وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في صنع القرار وإدارة هذه الموارد (انظر الفقرة الفرعية (ب) أدناه). وهاتان المسألتان مترابطتان، إذ أن أكثر أشكال الحصول أماناً واستدامة للمجتمعات الأصلية والمحلية هو الاعتراف بالاستخدام التقليدي المحلي للأراضي والحيازة التقليدية المحلية للأراضي (التي قد تتضمن حيازة الأراضي والمياه والمناطق الساحلية). غير أنه في الحالات التي لم يتقرر فيها استخدام الأراضي المحلية وحيازة الأراضي المحلية أو التي تعود ملكيتها القانونية لكيانات أخرى بخلاف المجتمعات الأصلية والمحلية، يظل توفير الحصول على الموارد البيولوجية مع ذلك ممكناً ومستصوباً في آن واحد.

13- كما يمكن أن يتم توفير الحصول على الأراضي والموارد البيولوجية طبقاً لطيف من الآليات الممكنة، بما فيها (على سبيل المثال وليس الحصر) الآليات المذكورة أدناه، والتي تكمل جميعها نهج النظام الإيكولوجي بدرجة عالية (وخصوصاً المبدأين 1 و 2) ومبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية (وخصوصاً المبدأ 2):

(أ) حيازة الأراضي. نظراً لتأصل الاستخدام المألوف والمستدام للموارد البيولوجية من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية في الاعتياد الوثيق وطويل الأجل مع مكان محدد، فإن الملكية المضمونة للأراضي هي آلية مهمة لتوفير الحصول، وتعزيز الإدارة المحلية ومساندة الاستخدام المألوف. ويثار جدال حول الاعتراف بالحيازة التقليدية للأراضي واحترامها على أنها أفضل الوسائل فاعلية، إذ أنها تضمن الحصول المأمون وطويل الأجل على الأراضي والموارد البيولوجية وتسمح بأن يكون تخصيص الموارد والاستخدام على أساس المعارف والممارسات التقليدية (انظر الفقرة الفرعية (ب) أدناه). وفي بعض الحالات، حسن الاعتراف بالحيازة العرفية مباشرة من صحة أنواع الحيوانات والنباتات عن طريق إعادة تنشيط ممارسات الاستخدام المألوف.⁴ ويقدم إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية⁵ إطاراً لاحترام الحقوق الإنسانية الأساسية للشعوب الأصلية، ويوفر أساساً قانونياً وبيئياً لحماية الاستخدام المألوف والمستدام والتشجيع عليه. ولهذا السبب، يمكن النظر إلى الإعلان كوثيقة دعم للتنفيذ الكامل والفعال للمادة 10(ج) من الاتفاقية؛

(ب) الاعتراف بالمناطق المحمية الأصلية و/أو المجتمعية. تم الاعتراف بالفعل بكثير من المجالات المهمة للاستخدام المألوف والمستدام كمناطق مقدسة أو محمية من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية. وهذه المناطق، التي تعرف بأنها مناطق محمية أصلية و/أو مجتمعية، تشمل الغابات المقدسة، والأراضي الرطبة، وبحيرات القرى، ومستجمعات الغابات، والأنهار والمناطق الساحلية والمناطق البحرية. ويعترف برنامج عمل الاتفاقية بشأن المناطق المحمية بالمناطق المحمية الأصلية و/أو المجتمعية، واستراتيجية الاتحاد العالمي للحفاظ المتعلقة بالتوجيه نحو الإدارة الرشيدة، والمجتمعات، وحقوق الملكية وأساليب العيش بالعلاقة إلى المناطق المحمية، وتمت مناقشته في "المبادئ التوجيهية للاتحاد العالمي للحفاظ بشأن تطبيق جميع فئات إدارة المناطق المحمية".⁶ ومن السمات الرئيسية لهذه المناطق المحمية أن المجتمعات الأصلية والمحلية تتمتع بحق صنع القرار وسلطة الإدارة عليها، بالرغم من أن أصحاب المصلحة الآخرين قد يكون لها إسهام أيضاً. وبالرغم من أن المناطق المحمية الأصلية و/أو المجتمعية كانت محمية من القانون العرفي لعدة قرون، لم تعترف الحكومات المحلية أو الوطنية رسمياً بها كمناطق محافظ عليها أو محمية في الغالب، وفي حالات كثيرة، قد لا يمكن حل مشاكل الحيازة الرسمية. وبالتالي، هناك آلية للتشجيع على الحصول على الموارد البيولوجية وتعزيزه لأغراض الاستخدام

⁴ مثلاً، الاعتراف بحقوق ملكية الأراضي لأراضي لشعب "الكري" أدى إلى إعادة تطبيق ممارسات الاستخدام المألوف وزيادة أعداد حيوان القندسي في أقاليم "الكري".

⁵ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (295/61، المرفق) [UNDRIP].

⁶ <http://data.iucn.org/dbtw-wpd/edocs/PAPS-016.pdf>

المألوف، وتتمثل في توثيق والاعتراف بالمناطق الأصلية و/أو المجتمعية المحافظ عليها، ودعم المجتمعات المحلية في إشرافها على هذه المناطق؛

(ج) الحصول الخاص. في بعض الحالات، وضعت الحكومات أحكاماً لتمكين المجتمعات الأصلية والمحلية من الحصول الخاص على مناطق معينة غير مسموح بحصول السكان الآخرين عليها. وبيرر هذا الحصول استناداً إلى الحياة التقليدية السابقة للمجتمعات الأصلية والمحلية في مناطق تقع الآن تحت سيطرة الولاية أو السيطرة الخاصة. ويمكن للدول الاعتراف بحقوق الحصول ومنح المجتمعات الأصلية والمحلية حق الحصول على أراضي الدولة (أي المناطق المحمية، والغابات الحكومية ومناطق مستجمعات المياه) لأغراض مثل الاستخدام المألوف المستدام والممارسات الثقافية. وفي بعض البلدان، عقد ملاك الأراضي الخاصة اتفاقات ثنائية لتوفير الوصول إلى الأراضي المؤجرة (أي اتفاقات تأجير المراعي والمناجم) والموارد التقليدية والممارسات الثقافية، حيث يتماشى ذلك مع الاستخدامات القائمة مثل رعي الماشية. ويمكن تعزيز هذه الترتيبات والتشجيع عليها بدعم من الحكومة. وغالباً ما تعزز الأمثلة عن اعتراف الدولة بحقوق الاستخدام المألوف وتشجع على قابلية المراتع والمناطق المحمية على البقاء لأنه يساهم في معيشة المجتمعات الأصلية والمحلية ويساعد على منع الاستخدام غير القانوني لهذه الموارد من جانب أطراف آخرين. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى في هذه العملية في بعض المناطق التعرف على الوظائف وأساليب العيش التقليدية وتوثيقها لدى المجتمعات الأصلية والمحلية لكي تسترشد القرارات بشأن الحصول على الموارد البيولوجية بفهم أوضح لأوجه الحصول والاستخدام من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية في الماضي والحاضر؛

(د) الحصول العام. كمعيار أدنى للتشجيع على تنفيذ المادة 10(ج)، ينبغي أن تكفل الحكومات حق المجتمعات الأصلية والمحلية في الحصول المنصف على الموارد الطبيعية، والمواقع المقدسة، والأماكن ذات الأهمية الثقافية على الأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استعمالها هذه المجتمعات بصفة تقليدية، لأغراض الممارسات العرفية (الاستخدام المألوف المستدام).

14- وبخلاف الوسائل للتشجيع من الواجهة القانونية على الحصول المادي على الموارد البيولوجية، تشمل الوسائل الأخرى التي ستساند المجتمعات الأصلية والمحلية في تمكينها من الحصول على الموارد البيولوجية لأغراض الاستخدام المألوف، تشمل ما يلي:

(أ) دعم المجتمعات الأصلية والمحلية على ممارسة ممارساتها وقوانينها العرفية. في بعض الحالات، قد يكون من المفيد توثيق هذه الممارسات والقوانين (تحت إرشاد وإشراف المجتمعات الأصلية والمحلية)؛

(ب) دعم المجتمعات الأصلية والمحلية في تمثيل نفسها من خلال المؤسسات الخاصة بها. قد تستفيد المجتمعات الأصلية والمحلية من بناء القدرات من أجل تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على التفاعل مع البيروقراطية الإقليمية والوطنية والدولية في التأكيد على حقوقها للحصول والحفاظ عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز ودعم المؤسسات المحلية من خلال المشاركة في عمليات صنع القرار على المستويين الإقليمي والوطني؛

(ج) الاعتراف بحق الموافقة الحرة المسبقة عن علم حسبما تنعكس في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. يضمن مبدأ الموافقة الحرة المسبقة عن علم منح المجتمعات الأصلية والمحلية الحق في المشاركة في جميع المسائل التي ستؤثر على حياتها أو رفاهيتها؛ وبناء عليه، يجب أن يعمل كمبدأ أساسي لمعالجة المسائل المتعلقة بالاستخدام المألوف للموارد البيولوجية.

15- المناطق المحمية وحق الحصول على الموارد البيولوجية للاستخدام المؤلف: أبرز المشاركون في المنتدى الإلكتروني حول المادة 10(ج) إنشاء المناطق المحمية على أنها تشكل تحديات للمجتمعات الأصلية والمحلية بالنسبة للحصول على الموارد البيولوجية وإدارتها. انظر القسم 3 أدناه لمزيد من المناقشة حول هذه المسألة.

2- العلاقة بين الاستخدام المؤلف والإدارة

16- يسترشد الاستخدام المؤلف للموارد البيولوجية بالمفاهيم المحلية للرعاية والعلاقة الإيكولوجية. وينبغي الاعتراف بالاستخدام المؤلف كشكل من الإدارة التقليدية والمحلية. وبناء عليه، يشكل الاستخدام المؤلف والمشاركة الفعالة من المجتمعات الأصلية والمحلية في إدارة الموارد، تشكل وجهين لعملة واحدة. ويمكن إدراج الاستخدام المؤلف في طائفة من ممارسات الإدارة، ولكن إشراك السكان المحليين في تخطيط وتنفيذ ورصد الإدارة البيئية إنما يعتبر شرطاً مسبقاً للنجاح. وتشمل بعض ترتيبات الإدارة المحددة التي يمكن أن تساند ممارسات الاستخدام المؤلف ما يلي:

(أ) السيطرة المحلية على الإدارة البيئية، إما من خلال الاعتراف بحيازة الأراضي (كما ذكرنا سابقاً)، أو من خلال الملكية الحكومية مع تفويض على المستوى المحلي للإدارة وصنع القرار. وترتيب الإدارة هذا يستند إلى الاعتراف واحترام المعارف والممارسات وحقوق المجتمعات الأصلية والمحلية، وبحقوق المجتمعات الأصلية والمحلية في المشاركة الكاملة والفعالة في سياسات صنع القرار والإصلاحات القانونية التي تعالج التنوع البيولوجي على جميع المستويات (المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية). وفي بعض الحالات، بالإضافة إلى معالجة المسائل العالقة لحيازة الأراضي، يمكن أن تساند الأطراف السيطرة المحلية من خلال بناء القدرات على تعزيز المؤسسات المحلية والتقليدية (انظر المناقشة في إطار القسم بعنوان "الحصول" أعلاه)؛

(ب) أنظمة الإدارة المشتركة التي تعمل فيها الحكومات مع المجتمعات الأصلية والمحلية على تحديد والاتفاق على أهداف وممارسات استخدام الموارد البيولوجية، بالإضافة إلى التعاون بشأن ممارسات الرصد القائمة. ويحتمل أن يقدم نهج الإدارة المشتركة وسيلة لتعزيز الاستدامة وذلك بجمع المعارف المحلية الوثيقة للمجتمعات الأصلية والمحلية مع أدوات الحفظ والنهج المتأصلة في العلوم البيولوجية والإيكولوجية. ويتمثل أحد تحديات الإدارة المشتركة في أن المشاركة الكاملة للمجتمعات الأصلية والمحلية غالباً ما يصعب تحقيقها بسبب عدم وجود قدرة وموارد مؤسسية بالمقارنة إلى تلك الموجودة تحت تصرف حكومة الولاية أو الحكومة الإقليمية. وليس لدى كثير من المجتمعات الأصلية والمحلية القدرة البشرية على الإشراك الفعال والتأكيد على مواقفها، ودعم البحوث وإجرائها وإجراء التقييم التي قد يكون لازماً، أو الحفاظ على نظم إدارة المعلومات وقواعد البيانات، عند الوفاء بالتزاماتها التقليدية. وبسبب هذا، قد ترجح كفة أنظمة الإدارة المشتركة لمصلحة مشاركة الحكومة ببساطة لأن الحكومات لديها قدرة أكبر وموارد مالية أكبر لدعم إشراكها. وتغطي التوعية والحساسية بشأن هذه المسائل، فضلاً عن عدم التوازن في السلطة في الماضي وفي الوقت الحاضر بين الحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية، يمكن أن تساعد على إعادة تصميم ترتيبات الإدارة المشتركة التي قد تدعم المشاركة الكاملة والفعالة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية. كما يمكن لجهات التمويل ومنظمات الحفظ على نطاق واسع أن تساعد عن طريق استهداف مبادرات بناء القدرات على مستوى المجتمع؛

(ج) إدارة برئاسة الدولة مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية تأخذ في الحسبان احتياجات هذه المجتمعات للاستخدام المؤلف والمستدام الجاري، بالإضافة إلى المعارف والإبتكارات والممارسات المفيدة في الإدارة البيئية المحلية.

17- وفي جميع أمثلة ترتيبات الإدارة المذكورة أعلاه، ثمة حاجة إلى زيادة التوعية على مستوى الإدارة البيئية المحلية لضمان أن السلطات الحكومية على جميع المستويات، ندرك منافع التنوع البيولوجي واستدامة الإشراف المحلي في الإدارة وصنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن التنسيق المعزز بين الإدارات الحكومية أن يضمن المساندة الكاملة للمبادرات المحلية (مثلاً، مبادرة لدعم الإدارة المحلية للموارد قد تشمل إسهامات وبناء القدرات من الإدارات التي تتعامل مع تنمية البيئة والتنمية المستدامة).

3- المناطق المحمية

18- لقد ظهر أثر المناطق المحمية على الاستخدام المألوف، وخصوصاً فيما يتعلق بالحصول والإدارة، أثناء المنتدى الإلكتروني المباشر بشأن المادة 10(ج). وبالرغم من أن المناطق المحمية لا تتعارض بطبيعتها مع مفهوم السيطرة المحلية على الحصول على الموارد وإدارتها، استناداً إلى كيفية تنفيذ حكومات الولاية والحكومات الإقليمية لها، فهي قد تؤدي إلى إنشاء تحديات للمجتمعات الأصلية والمحلية التي تعتمد في معيشتها على الموارد البيولوجية. ويمكن تنفيذ المناطق المحمية بطرائق تساند ممارسات الاستخدام المألوف، وتفويض السلطة والإدارة إلى المجتمعات الأصلية والمحلية، غير أنه في حالات كثيرة، يتم تنفيذ هذه المناطق بطرائق تضع أعباء جديدة على المجتمعات الأصلية والمحلية بسبب الإدارة والإشراف البيروقراطيين، مما قد ينتج عنه تجاهل نظم الحيازة التقليدية ونظم الرئاسة بدلاً من مساندة هذه النظم أو تعزيزها.⁷ وكان مفهوماً أيضاً إلى أن المناطق المحمية تمثل استراتيجية واحدة لإدارة الموارد ضمن نظم إدارة الموارد التقليدية، وهناك استراتيجيات أخرى عديدة يمكن تكييفها مع احتياجات إدارة الموارد في منطقة معينة وتوجيهها نحو هذه الاحتياجات بصورة أفضل. ويميل نهج المنطقة المحمية إلى تعزيز النهج الرامي إلى وضع أسلوب "واحد يغطي جميع الحالات" لإدارة الموارد، وذلك للبلدان التي تتراوح بين البلدان الصناعية المتقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقطنها مجتمعات أصلية ومحلية ذات نظم حيازة برية/بحرية تقليدية، ونظم متقدمة لإدارة الموارد التقليدية، وثروة من المعارف التقليدية تنهل منها. وثمة حاجة واضحة إلى المزيد من النماذج الأكثر تنوعاً وملاءمة، بالنظر إلى هذا التنوع العريض، بما في ذلك المشاريع التي تدعم وتعزز صراحة نظم الحيازة ونظم إدارة الموارد التقليدية. وتم الإعراب عن القلق إزاء استحواذ المناطق المحمية لأغلبية الموارد المالية المتاحة لمشاريع حفظ التنوع البيولوجي، بينما تظل المناطق الملاصقة تعاني من التلوث أو الصيد المفرط، أو الإزالة، أو أنها تستغل بشكل غير مستدام، وتؤدي التداعيات المترتبة على ذلك إلى تفويض قيمة المناطق المحمية.

19- أشار المشاركون في المنتدى إلى القيمة التي تسفر عن قيام الحكومات بتأسيس مبادرات إدارة الموارد على الممارسات التقليدية لإدارة الموارد. فعندما تستند مبادرة إدارة الموارد بقوة إلى نظم الحيازة البرية/البحرية التقليدية، وتنهل من المعارف والممارسات التقليدية، ستزداد قدرة المجتمع على مساندة المبادرة بحاجة أقل إلى تمويل خارجي أو مساعدة تقنية خارجية. ومن شأن ذلك أن يزيد من فاعلية تكلفة هذا النهج بالنسبة للحكومات الوطنية، فضلاً عن المانحين.

20- وعندما تبدأ المجتمعات الأصلية والمحلية عملية إنشاء مناطق محمية وتعمل كشركاء على قدم المساواة في التفاوض بشأن الشروط مع الحكومات الإقليمية أو الوطنية، فإن قدرة المناطق المحمية على توفير الحصول المستدام وطويل الأجل على الموارد ستزداد قوة. ومثال ذلك مبادرة مجتمع "الكري" في وندميندجي بشمال كيبك لإنشاء مناطق محمية برية وبحرية في أراضيه، استناداً إلى مؤسسات "الكري" الحالية بشأن الرعاية البيئية، وإلى مؤسسات "الكري" الخاصة بالمعارف الإيكولوجية التقليدية. وأعدت هذه المبادرة استجابة لخطط التنمية الصناعية الضخمة من الجنوب

الحضري، والحاجة إلى التنوع الاقتصادي وتوفير فرص العمالة للشباب، والتزام بحماية الصيد البري وصيد الأسماك، والقنص كأسلوب للحياة. وتحمل أمور تشاطر المعارف وتطويرها، والتربية الثقافية والبيئية مكانا مركزيا في رؤية "الكري" للسيطرة المجتمعية المعززة.⁸

21- وتعمل الأطراف في الاتفاقية لمعالجة مسائل الإنصاف في المناطق المحمية، وتطلب من الأطراف أن تعالج التقسيم المصنّف لتكاليف ومنافع الحفظ للمجتمعات الأصلية والمحلية، واستخدام منافع الحفظ للحد من الفقر. ويعالج العنصر 2 من برنامج عمل الاتفاقية بشأن المناطق المحمية "الإدارة الرشيدة، والإنصاف والمشاركة وتقاسم المنافع"،⁹ ويدعو الأطراف إلى ما يلي:

- إعداد أفضل الممارسات بخصوص المساءلة في الإدارة الرشيدة للمناطق المحمية؛
- التشجيع على إنشاء مناطق مجتمعية ومناطق للمجتمعات الأصلية محافظ عليها (انظر أعلاه)، والاعتراف بهذه المناطق؛
- وضع سياسات لكفالة المشاركة الكاملة للمجتمعات الأصلية والمحلية في عمليات صنع القرار؛
- كفالة تنفيذ مبدأ الموافقة الحرة، المسبقة عن علم في سياق إعادة التوطين بسبب إنشاء المناطق المحمية؛¹⁰
- إدراج المعارف التقليدية وممارسات الإدارة التقليدية للموارد في نظام الإدارة الرشيدة للمناطق المحمية.

22- وبما أن تنفيذ المادة 10(ج) يمثل قضية مشتركة بين القطاعات، ويتعلق أيضا ببرنامج عمل الاتفاقية بشأن المناطق المحمية، فقد يكون من الضروري معالجة تنفيذ المادة 10(ج) من خلال طرائق مختلفة ولكنها تتطوي على تركيز أولي على المناطق المحمية.

باء - القضايا الجوهرية الأخرى

1- الاستدامة

23- يمكن النظر إلى المجتمعات الأصلية والمحلية كشعوب منتمية للنظام الإيكولوجي، وغالبا ما تكون ثقافتهم هي ثقافات الموئل الذي يعيشون فيه.¹¹ وهكذا، فإن الإدارة البيئية التقليدية من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية تكون من خلال نهج النظام الإيكولوجي. ويمكن للاستخدام المألوف للموارد البيولوجية من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية أن يدعم الاستدامة طويلة الأجل للتنوع البيولوجي. وتوحي دراسات الحالة بأن ممارسات الاستخدام المألوف، مثل جمع النباتات واستزراع مختلف الأصناف المحلية من المحاصيل الغذائية، يدعم ازدهار النظم الإيكولوجية ويعزز من التنوع البيولوجي. وتتحو ممارسات الاستخدام المألوف للمجتمعات الأصلية والمحلية أن تجعل من الاستخدام الشامل للموارد البيئية أكثر اتساقا مع نهج النظام الإيكولوجي لإدارة التنوع البيولوجي. وتستند هذه الممارسات المتنوعة على مختلف منتجات وخدمات النظام الإيكولوجي، وتقلل من خطر نضوب مصدر واحد. وتقدم مبادئ أيس أبابا وخطوطها الإرشادية

8 Mark, R. and C. Scott. "Cree Goals and Interests in Relation to Environmental Protection and Development". In, Scott, C., M. Mulrennan and K. Scott, eds. The Science and Politics of Protected Area Creation: Striking the Balance. (Forthcoming).

9 (المقرر 28/7، المرفق) <https://www.cbd.int/protected/pow.shtml?prog=p2>

10 النشاط 2-2-5: ضمان أن أي إعادة توطين للمجتمعات الأصلية ناتج عن إنشاء أو إدارة المناطق المحمية لن يحدث إلا بموافقة مسبقة عن علم التي يمكن إعطاؤها وفقا للتشريع الوطني والالتزامات الدولية المطبقة.

11 Dasmann 1964.m Indigenous and Traditional Peoples of the World and Eco-regional Conservation, WWF and Terra Lingua, Gland Switzerland, 2001. ISBN 2-88085-247-1.

للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي إطارا لمساعدة الحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية، ومديري الموارد، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، تقدم إطارا يحول دون تدهور التنوع البيولوجي على المدى الطويل من جراء استخدامها له.¹²

2- الاستخدام التجاري للموارد البيولوجية

24- تضمّن المنتدى الإلكتروني حول المادة 10(ج) مناقشة مجموعة من المسائل المتعلقة بالاستخدام التجاري للموارد البيولوجية. والواقع أن الاستخدام التجاري موضوع حساس وينطوي على طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية، والحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمستهلكون والجمهور العام. وتبرز الآراء المتعارضة الحاجة إلى تعاون أصحاب المصلحة المختلفة وإلى تفتح الأذهان. وتشمل الشروط المسبقة الأخرى للاستخدام المستدام مسألة السيطرة المجتمعية على صنع القرار، بالإضافة إلى نظم الإدارة الفعالة القائمة على مستوى المجتمع.

25- يمثل الصيد الرياضي أحد مسائل الاستخدام التجاري ذات الأهمية للمجتمعات الأصلية والمحلية. وفي بعض الحالات، يستفيد المجتمعات الأصلية والمحلية من الإيرادات المحققة نظير العمل كمرشدين أو نظير بيع التراخيص أو الأذون لصيد الحيوانات في أراضيها وأقاليمها التقليدية. وفي حالات أخرى، لا تتمكن المجتمعات الأصلية والمحلية من الانتفاع بهذه الإيرادات لأن التشريع الوطني أو الدولي يمنع صيد أنواع معينة، أو شحن جوائز الصيد. وثمة حاجة لتحقيق التوازن بين احتياجات الحفظ وحماية الأنواع، وحقوق المجتمعات الأصلية والمحلية في الانتفاع من استعمال هذه الأنواع.

26- وبالرغم من أن مسألة ما إذا كان الصيد الرياضي يشكل أم لا استخداما مألوفا هي مسألة محل نقاش، فإن الصيد الرياضي، عند إدارته أو ممارسته بحرص، مع وجود سيطرة ومساهمة على المستوى المحلي، يمكن أن يعود بالنفع على المجتمعات الأصلية والمحلية. ويمكن أيضا أن يساهم في برنامج أوسع للحفظ، عندما تساعد الإيرادات في رصد صحة وأعداد الأنواع، وعندما تسمح الإيرادات التي تحقق للمجتمعات الأصلية والمحلية للسكان المحليين بالنظر إلى الأنواع كصيد وليس خسارة بالنسبة لأنشطة إدار الأخرى.

27- وهناك مثال نوقش خلال المنتدى الإلكتروني وهو صيد الدب القطبي في منطقة المحيط المتجمد الشمالي الكندية. ذلك أن مجتمعات الأنويت يخصص لها عدد من التراخيص لصيد الدب القطبي كل سنة، ويمكن للمجتمعات أن تقرر إما توزيع جميع التراخيص داخليا أو بيع عدد مختار منها للصيادين الرياضيين. وبالرغم من أن جلود الدب القطبي من صيد الكفاف لها قيمة تجارية، يمكن للمجتمعات أن تحصل على منفعة تجارية أعلى من بيع حقوق الصيد لصيادي الجوائز. وتشير الأبحاث إلى أن العائدات النقدية من الصيد لأغراض الجوائز لم تغير القيم المحلية حول الصيد، والتي ما تزال تركز على ممارسات الكفاف والاستدامة طويلة الأجل للموارد. وفي حالات كثيرة، يعمل الصيادون من الإنويت كمرشدين لصيادي الجوائز، وتدعم الإيرادات من هذه الأنشطة ممارسات صيد الكفاف.¹³ وتشير النتائج بأن صيد الدب القطبي للأغراض الرياضية على مستوى المجتمع المحلي في منطقة المحيط المتجمد الشمالي قد يكون في الواقع مفيدا للتنوع البيولوجي في هذه المنطقة. ويمكن للفرصة المتاحة لحصول المجتمعات المحلية على المنافع وإشراكها في إدارة صيد الدببة أن تكون بمثابة حافز لعمليات حفظ السجلات محليا عن أعداد الدب القطبي والإبلاغ عنها، فهذه السجلات حيوية

¹² مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي (مونتريال، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، 2004، في الفقرة 1 [أديس أبابا].

¹³ Freeman, M.R. and GW Wenzel (2006). The Nature and Significance of Polar Bear Conservation Hunting in the Canadian Arctic. Arctic 59(1):21-30.

للإبقاء على الصيد عند مستوى مستدام. وتنشأ منافع إضافية من زيادة التوعية بقيمة الدب القطبي للمجتمع، وهو ما قد يؤدي إلى قيام المجتمعات باتخاذ قرارات مختلفة حول تطوير مصادر النفط والمعادن والغاز في تلك المنطقة (إذ أن ذلك ينظر إليه كمصدر لتدمير موئل الدببة)، بالإضافة إلى خفض عدد "حالات قتل الدببة بسبب الإزعاج".

28- وتأتي دراسة حالة مماثلة من ناميبيا حيث تشارك المجتمعات المحلية في إدارة قطعان الأفيال في مناطق محمية. وعندما يتخذ قرار قتل حيوان معين لداعي الضرورة، تختار بعض المجتمعات أن تتبع حق مطاردة وقتل فيل معين إلى صائد جوائز يأتي بعشرات الآلاف من الدولارات إلى المجتمع ويساعد المجتمع على حفظ مناطق المحمية. والواقع أن المعرفة التقليدية التي تسمح لخبراء المجتمع بتحديد حيوانات معينة قد تكون مارقة أو عليله و/أو مسنة، يساعد على حفظ الصحة العامة للقطيع (بما في ذلك الصحة الوراثية والتنوع الجيني)، كما يساعد على عدم حدوث الرعي الزائد من أعداد زائدة من الأفيال في تلك المنطقة المعينة.

29- غير أن مسألة الاستخدام التجاري للموارد البيولوجية يثير عددا من القضايا الصعبة بالعلاقة إلى الاستخدام المستدام. فقد يكون من المنتج بشكل أكبر على المدى الطويل التركيز على الحدود القصوى للإبقاء على صمود الأنواع في سياق الإدارة التكيفية، بدلا من التركيز على ما إذا كانت ممارسة معينة تصلح لتعريفها "استخداما مألوقا". وقد تتمثل إحدى الآليات لعلاج هذه المسائل في استعراض وتطوير مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية من أجل الاستدامة.

30- وفي سياق اتفاقية التنوع البيولوجي، ينبغي النظر إلى الاستخدام التجاري للموارد البيولوجية في سياق التفاوض الجاري بشأن النظام الدولي للحصول وتقاسم المنافع، وصياغة هذا النظام. ويمكن لبعض الآليات التي اقترحت لحماية حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية في المنافع الناشئة عن المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية داخل أقاليمها التقليدية، يمكن أيضا أن تساعد على حماية ممارسات الاستخدام المألوف. ومثال ذلك أن اقتراحا بإعداد "بروتوكولات مجتمعية" قد طرح في عملية الحصول وتقاسم المنافع لمساعدة المجتمعات الأصلية والمحلية على توثيق ممارسات الاستخدام المألوف وشرح المبادئ التوجيهية للحصول من جانب الباحثين الخارجيين والشركات الخارجية. ويمكن لهذه البروتوكولات أن تقدم آلية لضمان الموافقة المسبقة عن علم، وأن تساعد أيضا على كفاءة حصول تلك المجتمعات بشكل منصف على أي منافع تنشأ عن الاستخدام التجاري للمعارف التقليدية والممارسات الثقافية التقليدية.

3- القانون العرفي

31- إن القوانين العرفية التي تحكم الاستخدام التقليدي للموارد البيولوجية تتطلب عموما التزام مستخدمي الموارد بالمعايير المتمشية مع فهم معاصر للأخلاقيات المحيطة بالاستخدام المستدام. وتتضمن هذه المعايير مثلا إحداه أقل قدر من الضرر المحتمل للبيئة وكفالة ألا يمنع حصاد الموارد الأجيال القادمة من تلبية احتياجاتها.¹⁴ ويتضمن القانون العرفي مفاهيم الأرض والممتلكات، وتنظيم الوقت والعمالة، وترتيب الهياكل والمؤسسات الاجتماعية التي تساعد على تشكيل الممارسات والأنشطة المحلية، وتطوير القواعد والأنظمة الاجتماعية المحلية، وتقسيم السلطة وممارسة السلطة، والإرشاد الذي توفره المعتقدات الروحية. ولأن العمل من أجل الكفاف غالبا ما يقوم على أساس جنساني، فإن أدوار المرأة في ممارسات الاستخدام المألوف، من خلال حصد الموارد النباتية المحلية مثلا لأغراض الاستعمال الدوائي والغذائي والحرفي، يستحق اعتبارا خاصا وقد يتطلب أشكالا خاصة من الاعتراف والحماية القانونية.

¹⁴ "إعداد عناصر لنظم فريدة (*sui generis*) لحماية المعارف والممارسات والإبتكارات التقليدية لتحديد العناصر ذات الأولوية"،

2007، في الفقرة 50، (UNEP/CBD/WG8J/5/6).

32- ويمكن للاعتراف "الميداني" للنظم الفريدة القائمة على القوانين العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية أن يشكل استراتيجية مهمة لكفالة الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد البيولوجية. وتشير دراسات الحالة بأن الاعتراف بالنظم القانونية العرفية ودعمها، مع إيلاء الاهتمام الخاص لحماية ممارسات الاستخدام المألوف للمرأة، يمكن أن يكون وسيلة فعالة للنهوض بالاستخدام المستدام للموارد البيولوجية.

4- الحق في التنمية المستدامة

33- يقدم الاستخدام المألوف للموارد البيولوجية مكونا مهما من مصادر العيش للمجتمعات الأصلية والمحلية. غير أن المجتمعات الأصلية والمحلية لها أيضا الحق في ممارسة التنمية المستدامة، بالاستفادة من الابتكارات وأفضل الممارسات التي قد لا تقع تحت التعاريف التقليدية لمصطلحي الاستخدام "التقليدي" أو "المألوف" ومثال ذلك أن الاستخدام التجاري للموارد الجينية غالبا ما يلعب دورا مهما في مساندة الاستخدام المألوف والمستدام للموارد البيولوجية في المجتمعات الأصلية والمحلية. ويمكن للاستخدام التجاري للمنتجات المحلية، مثل منتجات الغابات غير القائمة على الأخشاب أن توفر فرص الحصول على الدخل التي تكمل استراتيجيات مصادر العيش الأخرى، مثل الصيد أو الزراعة. وفي بعض الحالات، يقوم الاستخدام التجاري للموارد المحلية بدور حاسم في تزويد السكان المحليين بالنقد اللازم للاستمرار في أنشطتهم المعيشية الأخرى.

34- والواقع أن مفهوم الاستخدام المألوف، مثل المعارف التقليدية، ليس مفهوما جامدا أو ممارسة جامدة، بل هو يتطور بشكل مستمر ويتكيف مع الظروف المتغيرة، والابتكارات المتطورة لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمكن للأنشطة التجارية التي تدعم الاستخدام المألوف وتسهم في التنمية المستدامة، يمكن أن تعتبر جانبا من جوانب الاستجابة للتحديات وعنصرا من عناصر حق المجتمعات الأصلية والمحلية في التنمية. وبالإضافة إلى دعم حصول المجتمعات الأصلية والمحلية على الموارد البيولوجية لغرض الاستخدام المستدام، فإن حق المجتمعات الأصلية والمحلية في تحقيق طموحاتها من أجل التنمية المستدامة من خلال مؤسساتها الخاصة، واتباع ممارساتها الخاصة، ينبغي أن يحظى بالدعم والتأييد.

35- وثمة آلية لدعم الاستدامة في سياق الاستخدام المألوف، وتكمن هذه في تطوير عمليات التقييم البيئي التي تدعم مشاركة وإشراك كلا من المعارف العلمية والمحلية والتقليدية والممارسات الإدارية. فهذا يسمح بتحقيق التوازن بين المناظير في تقييم التطورات على الأراضي والأقاليم التقليدية، ويسمح للمجتمعات بتقييم ووزن منافع التنمية وتأثيرها. وتقدم الخطوط الإرشادية أغواي: غو آلية مفيدة لضمان مراعاة النداءات الاجتماعية والثقافية في تقييمات الأثر البيئي هذه.

ثالثا - الاستنتاجات

36- إن المجتمعات الأصلية والمحلية في العالم تتسم بدرجة من التنوع تتطابق مع البيئات الإيكولوجية التي تعيش فيها. وبدلا من كونها موحدة بثقافة أو خبرة مشتركة، فهي موحدة بمجموعة مشتركة من الطموحات، بما في ذلك الأمل في التمتع بأراضيها وأقاليمها التقليدية، وتطبيق ممارساتها الثقافية التقليدية، بما فيها ممارسات الاستخدام المألوف، وأن يكون لها حقوق معترف بها على الأراضي والأقاليم التي تعتمد عليها في إعاشتها، وأن تورثها إلى الأجيال القادمة، وأن يكون لها القدرة على المشاركة في عمليات صنع القرار والسيطرة عليها، تلك العمليات التي ستؤثر على رفاهيتها. وبالإضافة إلى هذه النقاط الشائعة، تشير المناقشات أعلاه إلى بعض الاستنتاجات العامة حول الممارسات المألوفة، وكيف يمكن حماية وتشجيع الاستخدام المألوف المستدام على الأجل الطويل:

- (أ) يتوقف الاستخدام المألوف على تحقيق توازن بين جانبيين يعتمد الواحد منهما على الآخر: الحصول على الأراضي والموارد المألوفة، وإدارة هذه الموارد على نحو يكفل الإشراف الكامل للمجتمعات الأصلية والمحلية وغيرها من أصحاب المصلحة. والواقع أن خيارات الإدارة التي تنقل السلطة إلى المجتمعات الأصلية والمحلية تتطوي على أكبر الإمكانيات بالنسبة للاستخدام المألوف المستدام؛
- (ب) الإدارة العرفية للأقاليم من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية تكمل بدرجة كبيرة نهج النظام الإيكولوجي (وخصوصا المبدأين 1 و 2) ومبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية (وخصوصا المبدأ 2)؛
- (ج) تشجيع وحماية الاستخدام المألوف المستدام يعتمد على الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية للمجتمعات الأصلية والمحلية؛¹⁵
- (د) للمجتمعات الأصلية والمحلية الحق في التنمية المستدامة وينبغي أن يكون الاعتراف بحقوق الاستخدام المألوف متمشياً مع الحق في التنمية. وبشكل مثالي، ينبغي دعم الإثنيين معا حتى يمكن للتأثيرات على ممارسات الاستخدام المألوف المترتبة على خطط التنمية المقترحة، أن تؤخذ تماما في الحسبان في عمليات صنع القرار؛
- (هـ) وهي مكمل بدرجة كبيرة لنهج النظام الإيكولوجي (لا سيما المبدأين 1 و 2) ومبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية (لا سيما المبدأ 2)، ويمكن للاعتراف بحقوق الاستخدام المألوف أن يعود بالفائدة على جهود الحفظ، بينما يمكن لإنكار حقوق الاستخدام المألوف أن تهدد التنوع البيولوجي؛
- (و) الاعتراف بالرابط الوثيقة بين المجتمعات الأصلية والمحلية وأقاليمها التقليدية، والاعتراف بنظم الحيازة العرفية، يعد ضروريا لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد والنهوض به؛
- (ز) يجب إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية وتأمين مشاركتها الفعالة في جميع مستويات إدارة الموارد، ويجب أن تستجيب الحكومات الوطنية لإسهام المجتمعات المحلية.

رابعا - توصيات لنظر الاجتماع السادس للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها

37- وفقا لطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي بأن يقدم إلى الفريق العامل في اجتماعه السادس مشورة عن كيفية إحداث المزيد من التقدم في تنفيذ هذا الحكم ذي الصلة وتنفيذه باعتبارها واحدا من المسائل ذات الأولوية، قد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، في بحث هذه المسألة لدى نظره في برنامج العمل المنقح، وفي إمكانية إدخال مهمة جديدة تركز على المادة 10(ج) في برنامج العمل المنقح بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة لها، وذلك في إطار العنصر 3 من "الممارسات الثقافية التقليدية للحفاظ والاستخدام المستدام"، كما يلي:

"الفريق العامل المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، استنادا إلى مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية، يقوم بإعداد المزيد من الإرشادات بشأن الاستخدام المألوف المستدام وتدابير الحوافز ذات الصلة للمجتمعات الأصلية والمحلية (المادة 10(ج)) وأن ينظر أيضا في التدابير اللازمة لزيادة إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في تنفيذ المادة 10(ج)"

¹⁵ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (295/71، المرفق)، الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات المتجانسة والتعاونية بين الدولة والشعوب الأصلية، استنادا إلى مبادئ العدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز، وحسن النية، يقدم إطارا للتفاهم، ويعترف بحقوق الشعوب الأصلية ويحميها.

38- قد يرغب الفريق العامل في أن يوصي مؤتمر الأطراف بأن يعقد اجتماعا لفريق من الخبراء، تشترك فيه الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية، وممثلو المجتمعات الأصلية والمحلية، لتقديم المشورة عن كيفية تنفيذ هذه المهمة، وأن يقدم تقرير الاجتماع لنظر الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، وذلك لمساعدة الفريق العامل على تحقيق التقدم في هذه المهمة.

39- قد يرغب الفريق العامل أيضا في النظر في اعتماد هدف يتعلق بالمادة 10(ج): توفير الحماية الفعلية والتشجيع للاستخدام المألوف المستدام وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية" لإدخاله في الإطار المنفتح لعام 2010 (بعد 2010)، ضمن المجال الرئيسي "النهوض بالاستخدام المستدام" والهدف 4 "النهوض بالاستخدام والاستهلاك المستدامين"، تمشيا مع تنفيذ الفقرات 1 و2 و4 من المقرر 13/9 ألف، وتقديم الاقتراح إلى الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف للنظر فيه واحتمال اعتماده.¹⁶

40- وأخيرا، يمكن لمؤتمر الأطراف أن يطلب من الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، أن يقوم في اجتماعه السابع، بوضع استراتيجية لإدماج المادة 19(ج) كقضية مشتركة بين القطاعات في مختلف برامج عمل الاتفاقية والمجالات المواضيعية الخاصة بالاتفاقية، بدءا ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

¹⁶ يمكن تطوير مؤشر (مؤشرات) لهذه المهمة الجديدة من خلال عملية إعداد المؤشرات في إطار المادة 8(ي) كما تم وصفه في المقرر 13/9 حاء.